العلاقات السعودية – البريطانية ١٩٧١- ١٩٧٣
دراسة وثائقية

أ.م.د فهد عباس سليمان السبعاوي
جامعة كركوك – كلية التربية/الحويجة

ملخص البحث

تحتل العلاقات مع بريطانيا مكانةً فريدةً في تاريخ العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية منذ تأسيس الدولة السعودية الثالثة عام ١٩٠٢، غير أنّ تلك العلاقات اتجهت نحو التوتر الواضح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نتيجة جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية، لا سيَّما قضايا الحدود بين المملكة العربية السعودية وجيرانها، ودور بريطانيا في عدم حل العديد من المشاكل بعد إعلان انسحابها العسكري من منطقة الخليج العربي عام ١٩٦٨.

يناقش البحث توجهات السياسة البريطانية نحو توثيق العلاقات مع المملكة العربية السعودية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، من خلال وثائق وزارة الخارجية البريطانية، والجهود الدبلوماسية التي بذلتها السفارة البريطانية في جدة في سبيل تعزيز التقارب مع السعودية.

الكلمات المفتاحية: المملكة العربية السعودية–العلاقات الخارجية– بريطانيا– العلاقات السياسية.

أثر التطورات الاقليمية على العلاقات السعودية – البريطانية قبيل عام ١٩٧١:

شهدت العلاقات السعودية – البريطانية توتراً واضحاً منذ مطلع عقد الخمسينات من القرن العشرين، بسبب تطورات مشاكل الحدود بين المملكة العربية السعودية من جهة وإمارة أبوظبي وسلطنة مسقط وعُمان من جهة أخرى حول واحات البريمي[١] الغنية بالنفط، وكانت بريطانيا طرفاً في تلك المشاكل بسبب وجود شركاتها النفطية العاملة في تلك الواحات، فضلاً عن وجود الشركات النفطية الأمريكية هناك[٢]، فضلاً عن ذلك كانت بريطانيا قد حصلت على تفويض حاكمي أبوظبي ومسقط للتفاوض نيابة عنهما بشأن مسألة الامتيازات الموقعة مع الشركات الأمريكية النفطية التي تسعى للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في تلك الواحات، الأمر الذي رفضته الحكومة السعودية وعدته تجاوزاً على سيادتها[٣]، ورغم المفاوضات التي أجراها الجانبان لأجل التوصل إلى حل، إلا أن بريطانيا استمرت في إرسال البعثات الاستكشافية للتنقيب عن النفط في تلك المناطق المتنازع عليها، ولجأت في نهاية المطاف إلى احتلال واحات البريمي

في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٥ باسم حاكمي مسقط وأبوظبي وطردت الحامية السعودية الموجودة هناك[٤]. ومن هنا دخلت العلاقات السعودية – البريطانية في منعطف خطير طيلة تلك المدة، فقد رفضت الحكومة السعودية السياسة البريطانية في المنطقة العربية لا سيما بعد دخول بريطانيا عضواً في حلف بغداد عام ١٩٥٥[٥]، وبعدها وقفت الى جانب مصر أثناء تعرضها للعدوان البريطاني – الفرنسي – الإسرائيلي المشترك في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦، إذ استنكرت المملكة العربية السعودية السلوك البريطاني تجاه مصر وأعلنت حظرها النفطي ضد حكومتي لندن وباريس وقطع العلاقات الدبلوماسية معهما بسبب العدوان على مصر[٦].

حاولت الحكومة البريطانية، صاحبة النفوذ القوي في منطقة الخليج العربي، التقرب من المملكة العربية السعودية وتوثيق العلاقات معها، ادراكاً منها بأهمية المملكة ومكانتها المؤثرة في المنطقة، لذا شعرت بضرورة إعادة العلاقات معها، وان كانت على المستوى التجاري وبعدها تكون الخطوة التالية نحو إعادة العلاقات الدبلوماسية[٧]. فيما وجدت المملكة العربية السعودية في أحداث ثورة اليمن في أيلول عام ١٩٦٢، فرصة مناسبة لتخفيف التصعيد مع بريطانيا، بوصفها وسيلة لمواجهة التدخل المصري في اليمن، فاتخذت قراراً بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية في كانون الثاني ١٩٦٣[٨]. وسعت المملكة العربية السعودية الى تعزيز العلاقات مع بريطانيا، بعد زيارة الملك فيصل بن عبدالعزيز(١٩٦٤–١٩٧٥) لندن في ١٠ أيار ١٩٦٧، وأثناء اجتماعه مع رئيس الوزراء هارولد ويلسون (H. Willson) (١٩٦٤–١٩٧٠)، عبّر عن أمله في إيجاد الحلول المناسبة لقضايا الحدود في منطقة الخليج العربي، لا سيما بعد قرار الانسحاب البريطاني من عدن بحلول نهاية تشرين الثاني عام ١٩٦٧[٩]، فضلاً عن قرار الحكومة البريطانية الانسحاب العسكري من منطقة الخليج العربي المزمع في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١، الأمر الذي أسهم في ادخال العلاقات السعودية – البريطانية في توتر واضح[١٠]، لأن هذا القرار سبب قلقاً لدى الحكومة السعودية، وساورها الشكوك حول مدى جدية الحكومة البريطانية في حسم العديد من المشاكل قبيل انسحابها من المنطقة ومنها: قضية البريمي والادعاءات الإيرانية بالسيادة على البحرين، وربما سيؤدي في النهاية الى تدخل قوى دولية وإقليمية تملأ الفراغ مثل الاتحاد السوفيتي، العراق، وإيران ويُدخل المنطقة في أتون صراعات لا نهاية لها[١١]. في حين كانت وجهة النظر البريطانية مختلفة تماماً، إذ كانت ترى أنها قادرة على وضع ترتيبات وحلول للمشاكل بالتعاون مع دول المنطقة، وقد بعثت وزارة الخارجية البريطانية مبعوثها الخاص الى منطقة الخليج العربي وهو وليم لوس (W. Luce) خلال المدة ١٩–٢٢ آب ١٩٧٠، وبعد جولته في المنطقة أشار الى وجود خطراً حقيقياً ما لم تقم الحكومة البريطانية بمعالجته، عبر الإسراع في تكوين اتحاد يضم الإمارات الخليجية

وإنهاء قضية البحرين، وإلا ستُعرض تلك الإمارات الى السيطرة عليها من جانب العراق والمملكة العربية السعودية وإيران، وأوضح لوس أن السعودية ليس لديها ثقة بالسياسة البريطانية بسبب عدم جدية لندن في حسم المشاكل الحدودية مع جيران المملكة(١٢).

وبشأن هذا الموضوع، توجّه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية السعودي الأمير فهد بن عبدالعزيز الى لندن بزيارة رسمية في ٨ كانون الأول ١٩٧٠ لمناقشة المشاكل العالقة والعلاقات الثنائية بين البلدين، وأكد الأمير فهد خلال لقائه رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث(E. Heath) (١٩٧٠-١٩٧٤)، أن بلاده متمسكة في حقها في السيادة على الجزء الأكبر من واحات البريمي، وحذر في حال عدم التوصل الى حل لهذه المشكلة فستضطر بلاده الى المطالبة بحدود عام ١٩٤٩ القاضي بالسيطرة السعودية على غالبية واحات البريمي (١٣).

يتضح أن الحكومة البريطانية كانت على درجة عالية من القلق بشأن استقرار منطقة الخليج في المدة التي أعقبت قرار انسحاب قواتها العسكرية من منطقة الخليج العربي. وكان من المفترض أن تبدأ جولة من المشاورات مع دول المنطقة وبالأخص مع السعودية، من أجل تقرير التغييرات المطلوبة في سياستها، وإزالة العديد من الأخطار المحتملة التي تهدد المصالح البريطانية في المنطقة.

العلاقات السعودية – البريطانية في ضوء معالجة القضايا العالقة ١٩٧١-١٩٧٢:

اقتنعت الحكومة البريطانية بضرورة إيجاد الوسائل المناسبة لحسم المشاكل الحدودية العالقة في منطقة الخليج العربي، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية هناك، ورأت من المناسب التحرك باتجاه تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية لحسم تلك المشاكل، لذا فقد شهدت الأشهر الأولى من عام ١٩٧١ حراكاً على مستوى الدبلوماسية البريطانية للغرض نفسه.

ولسنا هنا في معرض الحديث عن كل الترتيبات التي اتخذتها بريطانيا قبيل انسحابها من المنطقة، وإنما سيكون الحديث عن محاولات الحكومة البريطانية نحو تحسين علاقاتها المتوترة مع السعودية بسبب قضية البريمي، ومن هنا فقد كلفت وزارة الخارجية البريطانية مبعوثها وليم لوس التحرك في اتجاه تحسين العلاقات مع السعودية، ففي ٢٤ شباط ١٩٧١ زار لوس الرياض وأجرى محادثات مع المسؤولين السعوديين، إذ التقى بالملك فيصل وأكد أنه جاء ليُبين للقادة السعوديين السياسة البريطانية الداعية إلى حسم المشاكل وأهمها إقناع حكام الإمارات الخليجية على تكوين اتحاد يضم تلك الإمارات، وإنهاء المشكلة الحدودية مع المملكة، وأوضح لوس أن بلاده تتعاون مع المملكة العربية السعودية في سبيل إنشاء دولة الاتحاد وتضييق شقة الخلاف بين الحكام(١٤)، وأكد أيضاً أن بلاده ماضية في عملية الانسحاب العسكري، واقترح لوس على المسؤولين السعوديين إيجاد منطقة محايدة في مكان النزاع تشبه منطقة الحياد الموجودة بين

السعودية والكويت، تقتسم السعودية وأبو ظبي عائدات النفط بالتساوي[١٥]. وفي ١٢ أيار ١٩٧١ توجه لوس إلى منطقة الخليج العربي في زيارة أخرى، وكانت محطته الأولى في المملكة العربية السعودية، والتقى بالملك فيصل بحضور السفير البريطاني لدى المملكة العربية السعودية ويلي موريس(W. Morris) (١٩٦٨-١٩٧٢)، وأكد لوس أن بلاده ترحب بجهود الحكومة السعودية في إقناع حكام الإمارات على تكوين دولة الاتحاد، وأن حكومته ماضية في توثيق العلاقات مع المملكة العربية السعودية[١٦]، كما وأكد في تقريره الذي بعثه إلى وزارة الخارجية البريطانية في الثالث عشر من أيار أنه بات من الضروري إيجاد نوع من التفاهم بين الرياض وطهران لوقف أي صراعات مستقبلية، لا سيما ما يتعلق بقضية البحرين والجزر العربية الثلاث، التي تنوي إيران السيطرة عليها، فضلاً عن ذلك ضرورة حسم قضية الحدود بين السعودية وإمارة أبو ظبي، وجاء هذا التقرير بعدما لمس لوس موقفاً متشدداً من جانب الملك فيصل حول قضية البريمي[١٧]. فضلاً عن ذلك تصريحات الأمير نواف بن عبدالعزيز، المستشار الشخصي للملك فيصل، أثناء زيارة لوس للمملكة التي وجّه فيها اللوم على المسؤولين البريطانيين ووصفهم بأنهم هم الذين وضعوا كل العراقيل أمام تسوية النزاع حول البريمي، من خلال التصريحات المتناقضة ولم يكن همهم سوى النفط، بينما عدّ قضية البريمي بالنسبة لبلاده هي قضية شرف وكرامة، حسب قوله، وأن بلاده لن تنسى العدوان البريطاني على البريمي وطرد الحامية السعودية في تشرين الثاني ١٩٥٥، وأن الملك فيصل لن يقبل بأي حلول وسط، في إشارة واضحة إلى رفض مقترح لوس حول المنطقة المحايدة[١٨].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها لوس لإنهاء المشاكل في المنطقة، إلا أنه لم يفلح في إقناع السعودية وأبو ظبي لتوقعا اتفاقية بشأن نزاعهما حول البريمي، وهي بحد ذاتها تعد المشكلة الأساسية التي ترغب المملكة العربية السعودية بحلها قبيل مغادرة بريطانيا للمنطقة.

وعلى هذا الأساس بدأت السياسة البريطانية تتغير في اتجاه تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية، ويرجع ذلك الى اهتمام الحكومة البريطانية بمصالحها الاقتصادية في المملكة، لذا لم تشأ بريطانيا أن تغادر منطقة الخليج وهي تفقد سوق السعودية الضخم، وهي سوق رابحة في المجالات التجارية والعسكرية، ولهذا الغرض فقد بعث السفير البريطاني في جدة موريس ببرقية إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٨ آب ١٩٧١، عن محادثاته مع كمال ادهم مستشار الملك فيصل، تضمنت العروض السعودية حول صفقة تجهيز الدفاع الجوي السعودي والطلبات السعودية حول الأسلحة التي تحتاجها لتجهيز قوات الحرس الوطني السعودي[١٩]. وكانت الحكومة البريطانية قد أعطت تعليماتها الى العميد بادي كيرون (Paddy Kearon)، المدير البريطاني المقيم في الرياض المسؤول عن خطة الدفاع الجوي السعودي، أن يبذل مساعيه لدى

صديقه السيد مايك أمين (Mike Amin) –اللبناني الأصل– ممثل الشركة العربية – الأمريكية (أرامكو) في الرياض، وكان أمين يحظى بعلاقات طيبة مع بعض المسؤولين السعوديين، ولهذا أرادت الحكومة البريطانية أن تستغل ذلك في سبيل إقناع القادة السعوديين بقبول إشراف البريطانيين على تطوير خطة الدفاع الجوي السعودي[٢٠]. إلا أن السفير موريس أكد أن الملك فيصل– نقلاً عن مستشاره– غير مرتاح للسياسة البريطانية وهو بذلك لا ينوي أن تُحال تلك الصفقة للشركات البريطانية، وهناك توجّه نحو الشركات الأمريكية، ولهذا طلب السفير موريس من حكومته أن تهتم بهذا الموضوع وتوليه عناية كبيرة خدمة للمصالح البريطانية في المنطقة[٢١]. وكانت وزارة الدفاع البريطانية قد عرضت خطة تطوير الدفاع الجوي للسعودية من خلال عرض رادار سالبوك(Salbuck Radar) الحاصل على شهادة عالية من مؤسسة الرادار الملكي البريطاني حول قطع الغيار اللازمة للرادار (٤٠T٢)، فضلاً عن عدد من قطع الغيار الخاصة بالطائرات العائدة لسلاح الجو الملكي السعودي والمعدات العسكرية والعتاد، ويذكر التقرير أن المسؤولين السعوديين لا يزال يرفضون تنصيب موقع رادار سالبوك ويطالبون بمواصفات عالية، ويشير التقرير أنه هناك حملة لتشويه سمعة المعدات البريطانية من جانب بعض المسؤولين السعوديين[٢٢].

وفي سياق جهود السفير البريطاني موريس في دفع العلاقات مع المملكة العربية السعودية الى الأمام، فقد اجتمع مع الملك فيصل في ٢٢ آب ١٩٧١، بحضور عمر السقاف وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية ورشاد فرعون مستشار الملك فيصل، وناقش معهم العديد من الملفات أهمها توتر العلاقات الثنائية على خلفية المشاكل الحدودية مع أبوظبي وسلطنة عُمان وقضية خطة تطوير الدفاع الجوي السعودية[٢٣]، وفي الاجتماع أوضح الملك فيصل عن ماهية الدعم الذي تقدمه البحرية الملكية البريطانية في النزاع الدائر في ظفار وتوضيح الدور البريطاني في النزاع الحدودي بين السعودية وجيرانها[٢٤]. وأوضح موريس من جانبه أن حكومته بذلت جهوداً كبيرة حول ترتيب الأوضاع في منطقة الخليج بعد إعلان الانسحاب العسكري من المنطقة، وأنها تتعاون بشكل وثيق مع المملكة العربية السعودية، وأشار الملك فيصل إلى أنه على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر مع الحكومة البريطانية، إلا أنه لا يوجد هناك أي تغيير في السياسة الخارجية السعودية ويتطلع الى مزيد من التعاون من أجل حل المشاكل الحقيقية التي تهم أمن واستقرار المملكة ودليل ذلك زيارة الأمير فهد بن عبدالعزيز السابقة الى لندن عام ١٩٧٠، فيما أشار السفير إلى موريس أنه لا توجد أي نية لبقاء قوات عسكرية بريطانية في المنطقة وإنما هناك معاهدات صداقة مع دول المنطقة وأنّ حكومته تتطلع الى تنسيق الجهود مع المملكة لإيجاد الحلول المناسبة لتلك المشاكل، وسترسل مبعوث وزارة الخارجية وليم لوس، مرة أخرى الى

المنطقة لمناقشة المشاكل الحدودية وقضية الجزر العربية الثلاث مع الحكام الخليجيين، واقترح الملك فيصل على السفير عدداً من النقاط لحل تلك المشاكل وهي[٢٥]:

١- الإسراع في تشجيع حكام الإمارات على تكوين الاتحاد.

٢- يجب حل مسألة الجزر العربية الثلاث(طنب الكبرى، طنب الصغرى، وجزيرة أبوموسى).

٣- يجب حث سلطان عُمان قابوس بن سعيد على إحداث تقارب مع الإمام غالب بن علي وإنهاء النزاع المسلح في ظفار.

٤- حل المشكلة الحدودية بين السعودية وإمارة أبوظبي بما يضمن أمن واستقرار البلدين.

ورد السفير موريس فيما يتعلق بالنقطة الأولى أن حكومته تبذل جهوداً كبيرة في سبيل الإسراع في تكوين دولة الاتحاد تضم المشيخات السبعة فقط، لأن قيام الاتحاد التساعي، أي دخول البحرين وقطر، سيثير حفيظة إيران، وأوضح أن حكام تلك المشيخات يتطلعون إلى جارتهم الكبرى، المملكة العربية السعودية، كأول صديق لهم، وأكد أن حكومته أبلغته أن وفداً من اتحاد سبعة إمارات سيزور دول صديقة تبدأ من المملكة العربية السعودية. وذكر الملك فيصل أنه تلقى رسالة من الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي، حول زيارة سيقوم بها الى المملكة، غير أن تلك الزيارة ألغيت بسبب عدم وضع حل لمشكلة الحدود القائمة بين الجانبين، ورد موريس أنه من المبكر الحديث عن حل لهذه المشكلة المعقدة في الوقت الحالي، وأجابه الملك فيصل أنه لن تكون هناك اتصالات بين المملكة وحكام المشيخات قبل أن يكون هناك تسوية جادة وعادلة حول مشكلة الحدود في البريمي[٢٦].

يتبين مما تقدم أن الحكومة البريطانية حاولت أن تقنع المملكة العربية السعودية بأن تكون هناك اتصالات مع حكام المشيخات ومن ثم الاعتراف بقيام دولة الاتحاد المكونة من سبعة إمارات، بدون البحرين وقطر، الأمر الذي رفضه الملك فيصل لأنه كانت لديه علاقات قوية مع البحرين وقطر وأراد أن يجعلهما ورقة ضغط بوجه حاكم ابوظبي الشيخ زايد حتى يتمكن بعدها من تسوية مشكلة الحدود القائمة آنذاك.

سعت الحكومة البريطانية من جانب آخر الى تكثيف جهودها في إطار الحفاظ على مصالحها في المملكة العربية السعودية، واقترحت في أيلول ١٩٧١ على سفيرها في جدة العمل من أجل مناقشة الشكاوى السعودية من أداء الشركات البريطانية في خطة تطوير الدفاع الجوي السعودي وضرورة تكثيف الاتصالات مع المسؤولين السعوديين وبالأخص مع وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وبخصوص تجهيز قوات الحرس الوطني فيجب دراسة التقارير التي تشير الى منافسة الشركات الفرنسية والأمريكية للشركات البريطانية العاملة في هذا المجال وضرورة تكثيف الاتصالات بقائد الحرس الوطني الأمير عبدالله بن عبدالعزيز والاستفسار منه

حول مدى صحة رفض العرض البريطاني وأن العقد المبرم حول تجهيز البحرية السعودية بالمعدات العسكرية ذهب لصالح الشركات الأمريكية، فضلاً عن ذلك مناقشة الخلاف بين السفارة في جدة ورئيس مبيعات الأسلحة في وزارة الدفاع السيد سوفليد (Suffield) حول تلكؤ إبرام عقد تجهيز الأسلحة الى السعودية، كما اقترحت الحكومة البريطانية مناقشة الآفاق التجارية البريطانية مع المملكة وضرورة الاتصال بوزارة الصناعة والتجارة السعودية لدفع آفاق العلاقات التجارية بين البلدين الى الأمام، وأخيراً حثت الحكومة على إجراء محادثات قريبة بين وزير الخارجية البريطاني والأمير فهد في شهر أيلول من العام ١٩٧١ لمناقشة العلاقات الثنائية ويكون ذلك بتنسيق السفير السعودي في لندن عبدالرحمن الحليسي مع السفير موريس، وضرورة اطلاع الأخير على مهمة وليم لوس، وبيان السياسة البريطانية في الخليج العربي وقضية الحدود مع أبو ظبي والعلاقات السعودية مع سلطنة عُمان[٢٧].

وفي الخامس من أيلول عام ١٩٧١ توجه الأمير فهد الى لندن في زيارة رسمية وناقش مع رئيس الوزراء هيث قضية الحدود وأوضح أن الملك فيصل مهتم بحل هذه القضية وعدّها مفتاحاً لتطوير العلاقات مع المملكة المتحدة، فيما أكد هيث أن حكومته تبذل كل الجهود في سبيل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في كل المجالات سعياً منها لإزالة أسباب التوتر الذي يواجه تلك العلاقات [٢٨].

وبموازاة ذلك اتخذت الخارجية البريطانية خطوات أخرى لمعالجة المشاكل التي تواجه مساعي بريطانيا لتعزيز العلاقات مع المملكة، فقد اجتمع السيد بارسونز (A. D. Parsons) الذي يعمل في القسم العربي بوزارة الخارجية البريطانية بالسفير موريس بتاريخ ٧ أيلول ١٩٧١، وناقش معه الخطوات اللازمة لمعالجة الأمور العالقة، فقد تم الاتفاق على تبادل وجهات النظر بين السفير موريس مع رئيس مبيعات وزارة الدفاع والتركيز على ضرورة الحصول على عقد تجهيز قوات الحرس الوطني وخطة تطوير الدفاع الجوي السعودي ويكون ذلك تحت إشراف وزير الدولة البريطاني لشؤون الدفاع اللورد بيتر كارينجتون(Peter Carrington)، وتحسين أداء الشركات البريطانية في منح العروض الجيدة الخاصة بمبيعات الأسلحة إلى المملكة[٢٩].

وعلى الرغم من الجهود التي اتخذتها الخارجية البريطانية وسفارتها في جدة لمواجهة المشاكل العالقة التي تعترض تطور العلاقات السعودية – البريطانية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً والارتقاء بها، إلا أن الترتيبات البريطانية لإكمال انسحابها العسكري من المنطقة التي خلّفت مشاكل عدة، لا سيّما مشاكل الحدود التي بقيت دون حل بين السعودية وجيرانها فضلاً عن عدم رضا الملك فيصل عن سياسة بريطانيا ويعدّها أنها مسؤولة عن عدم وضع حل نهائي لقضية

الجزر العربية الثلاث المتنازع عليها مع إيران، وبالتالي فإن تلك الترتيبات تصطدم دائماً بوجه أية خطوات نحو توثيق العلاقات بين لندن والرياض.

ولمواجهة تلك التطورات أرسل السفير البريطاني في جدة موريس رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠ كانون الأول ١٩٧١ تناولت مساعيه من أجل تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية في إطار الجهود البريطانية لوضع الترتيبات النهائية للانسحاب العسكري من منطقة الخليج العربي، وأشار على حكومته أن تتصل بالحكومة الأمريكية للحصول على مساعدتها في طرح مبادرات جديدة حول أمن الخليج العربي عشية الانسحاب البريطاني، بوصفها رسالة اطمئنان توجه إلى الملك فيصل، الذي فقد ثقته بالسياسة البريطانية[٣٠]. وفي ظل التوتر الذي ساد العلاقات بين الرياض ولندن حول قضايا الخليج العربي، فقد أعرب موريس عن أمله في إيجاد حل سريع لقضية الجزر العربية الثلاث، لأنها تشكل عقبة في تطوير العلاقات مع السعودية، ويجب العمل على عدم اندلاع صراع إيراني – عربي بعد الانسحاب من الخليج العربي[٣١].

مرحلة المد والجزر في العلاقات السعودية – البريطانية ١٩٧٢-١٩٧٣:

في إطار المحاولات البريطانية لتعزيز التقارب مع المملكة العربية السعودية، أعرب السفير البريطاني موريس عن أمله في لقاء الملك فيصل، أثناء زيارة الأخير مدينة جدة في ٥ كانون الثاني ١٩٧٢، ليبين له موقف حكومته في التقارب مع السعودية وإزالة التوتر الذي يشوب تلك العلاقات وأنه يحمل رسالة من رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث الى الملك فيصل للغرض ذاته[٣٢]. وكان رئيس الوزراء هيث قد بعث برسالة الى الملك فيصل في ٦ كانون الثاني ١٩٧٢ أوضح فيها الوضع الذي نتج عنه قرار حكومته في الانسحاب العسكري من الخليج العربي وتمثل في عدم وضع الحلول المناسبة لقضايا الحدود بين السعودية وإمارة ابوظبي وسلطنة عُمان، وأعرب رئيس الوزراء عن رغبة بلاده في إيجاد الحلول المناسبة لتأمين الاستقرار في المنطقة وإنهاء المشاكل الحدودية والحفاظ على المصالح السعودية، وجدد تأكيده على سعي بلاده في حث كل من حكام الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان على تقوية أواصر الصداقة والتفاهم مع الملكة العربية السعودية لمصلحة استقرار منطقة الخليج العربي[٣٣]. وفي هذا السياق بعث وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية جوزيف جودبر (Joseph Godber) برسالة الى الأمير فهد بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٧٢ أعرب فيها عن استعداد بلاده في الدخول في محادثات جادة مع المملكة العربية السعودية والسعي من أجل إحراز تقدم في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين[٣٤].

بعد أن تسلم الرسالة، يذكر السفير البريطاني موريس أن الملك فيصل أبدى إعجابه بمساعي رئيس الوزراء البريطاني حول تطوير العلاقات الثنائية وأنه سيرد على تلك الرسالة بأقرب وقت ممكن[٣٥]. وفي ١ شباط ١٩٧٢ رد الملك فيصل على رسالة رئيس الحكومة البريطانية هيث، وشكر الملك رئيس الحكومة على جهوده من أجل تبادل وجهات النظر حول المصالح المشتركة بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة، وبشكل خاص في منطقة الخليج العربي، وأوضح أن قلقه يتمثل حول المخاطر التي تهدد الاستقرار في الخليج بعد قرار الانسحاب العسكري البريطاني، وأنه بذل جهوده في مساعدة الإمارات الخليجية على ضمان الأمن والاستقرار فيها بعد القرار البريطاني بالانسحاب، وأثمرت تلك الجهود عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين إيماناً أن مصلحة المنطقة كلها تقع في استقلال واتحاد تلك الدول الجديدة، لكن الذي فاجأ المملكة هي قضية الجزر العربية الثلاث، التي استولت عليها إيران في ٣١ كانون الأول عام ١٩٧١، بعد أن استطاعت المملكة أن تحل قضية البحرين، وبخصوص مشكلة الحدود مع إمارة ابوظبي وسلطنة عُمان، فالمملكة العربية السعودية لديها موقف تاريخي يتعلق في حقها في المناطق المتنازع عليها وهي لا تمانع من تبادل وجهات النظر مع الحكومة البريطانية إذا كان الحل يكمن في الاستقرار والسلام في منطقة الخليج، سيما في ظل التقارب مع حكام الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان مؤخراً[٣٦].

إن جهود الحكومة البريطانية بالعمل على تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية مع المملكة العربية السعودية، في الوقت الذي كانت تمر فيه العلاقات بمرحلة توتر، جاءت من خلال البرقية التي بعثها القنصل البريطاني في جدة وينشستر (Winchester) في ١٩ شباط، التي طلب فيها أن تبذل بلاده مساعٍ عدة من أجل تنمية العلاقات التجارية بين البلدين[٣٧]. وبموازاة ذلك التقى السفير موريس بالامير فهد في جدة بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٧٢ تبادلا الحديث عن جهود البلدين في تطوير العلاقات الثنائية بينهما وعبر السفير عن رغبة حكومته في توسيع افاق التعاون التجاري بين لندن والرياض[٣٨].

وكانت الخارجية البريطانية قد بعثت ببرقية الى سفارتها في جدة بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٧٢ أوضحت فيها أن المملكة العربية السعودية تحتل مكانة مهمة بين دول المنطقة سياسياً واقتصادياً، وأنه جاء الوقت المناسب لتوثيق العلاقات معها لتعزيز المصالح البريطانية بشكل أكثر تحديداً في منطقة الخليج العربي، وأنّ أهمية موقع السعودية في شبه الجزيرة العربية تدفع بريطانيا لاستغلاله، نظراً للاستثمارات البريطانية الكبيرة في دول الخليج العربي، عند النظر في الخطوات التي قد تتخذ لتحسين العلاقات البريطانية – السعودية والآفاق التجارية بين البلدين،

وتمضي البرقية بالقول:" يجب أنّ نتذكر أن صياغة السياسة الخارجية السعودية ومنح العقود الكبرى تكمن في يد الملك فيصل وكبار الوزراء، والخطوة الأولى إذن هي إقناع الملك فيصل وكبار الوزراء صدق سياساتنا، واستعدادنا للتشاور وتبادل وجهات النظر في المسائل ذات الاهتمام المشترك ورغبتنا في المشاركة في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. أما ما يتعلق بالدعوات الموجهة إلى الوزراء السعوديين ، يحتمل أن تكون الزيارة الأكثر فعالية ومثمرة هي من جانب الأمير سلطان، وزير الدفاع والطيران السعودي. إنه في المنصب الرئيسي فيما يتعلق بكل شيء تقريباً حول مبيعات وزارة الدفاع من الأسلحة والمعدات العسكرية إلى المملكة العربية السعودية، وربما بسبب عدم رضاه عن أداء الشركات البريطانية في تحديث منظومة الدفاع الجوي، فإن الوقت المناسب لدعوة الأمير سلطان، بعد موافقة وزارة الدفاع البريطانية، قد يكون في الأشهر المقبلة، وأن تفعل لندن شيئاً لإقناع السعوديين أن نتعاون معها في المسائل الدفاعية أمر ضروري جداً. وفي المجال التجاري، فعلى الرغم من الصادرات التجارية إلى المملكة العربية السعودية لا تزال في تزايد، إلا أن هناك عدم رضا عن أداء الشركات التجارية البريطانية، بسبب منافسة بعض الدول مثل اليابان وفرنسا، لذا نقترح إقامة معرض تجاري بريطاني في جدة في شهر آذار ١٩٧٣، لتعزيز مكانتنا في السوق السعودية، بل وذلك بالنظر إلى أهمية السوق التجارية السعودية، وينبغي تعزيز القسم التجاري للسفارة البريطانية في جدة، عن طريق رفع مستوى كبار الموظفين من منصب السكرتير الأول إلى منصب مستشار"[٣٩].

يتضح أن هذه التوصيات التي تبنتها وزارة الخارجية البريطانية تهدف الى تحسين العلاقات مع السعودية، ويكون عن طريق ترتيب زيارة إلى المملكة العربية السعودية من قبل وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية في الأشهر المقبلة، وفي المقابل ضرورة دعوة عمر السقاف، وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية لزيارة لندن والاقتراح بتعيين سفير جديد في المملكة العربية السعودية، يحل محل موريس في آذار ١٩٧٢، بوصفها وسيلة لتعزيز الدور الدبلوماسي البريطاني بما يتلائم مع التطورات الحاصلة خلال تلك المدة، فضلاً عن ذلك ضرورة دعوة وزارة الدفاع البريطانية الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والطيران السعودي، إلى لندن ضيفاً بحلول أيلول ١٩٧٢ للارتقاء بالعلاقات العسكرية بين الجانبين بما يحقق الحفاظ على المصالح البريطانية وتحسين دور الشركات البريطانية في مجال بيع الأسلحة[٤٠].

كان الأمير فهد قد رد على رسالة وزير الدولة البريطاني جوزيف جودبر في ١٩ شباط ١٩٧٢ إذ أعرب فيها عن سعادته حول المحادثات التي أجراها المسؤولون البريطانيون مع

نظرائهم السعوديين حول مساع الحكومة البريطانية في سبيل تطوير العلاقات مع بلاده ويأمل أن تتحسن تلك العلاقات بين الجانبين قريباً[٤١].

أجرى السفير البريطاني موريس محادثات مع الأمير فهد في ٢٨ شباط ١٩٧٢ تناولت تطوير العلاقات السعودية – البريطانية وسبل تقدمها، إذ ناقش الجانبان العلاقات السياسية والاقتصادية فضلاً عن الطلبات السعودية لتطوير قوات الحرس الوطني السعودي بالأجهزة والمعدات العسكرية الحديثة[٤٢]. وناقش الطرفان مشكلة الحدود بين السعودية وإمارة أبوظبي وسلطنة عُمان، إذ أوضح السفير للأمير فهد أن بلاده مصممة أن تبذل جهودها في سبيل إنهاء تلك المشكلة، وذكر أن تلك المشكلة تمثل عقدة في سبيل تطوير العلاقات مع السعودية[٤٣]. إلاّ أنّ السفير البريطاني عبر عن قلقه من موقف الملك فيصل حيال العلاقات مع بريطانيا ورفضه للسياسة البريطانية في الخليج العربي، وأوضح أنه سيعمل بتكثيف محادثاته مع وزير الدولة عمر السقاف وكمال أدهم مستشار الملك، في سبيل الوصول الى صيغة من أجل تهدئة مخاوف الملك فيصل، فضلاً عن ذلك أنّ السفير موريس سعى لدى وزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبدالعزيز للغرض ذاته، واقترح السفير على حكومته ضرورة قيام وزارة الخارجية البريطانية دعوة الامير فهد بزيارة لندن بأقرب وقت ممكن لمناقشة المعوقات التي تقف بوجه تطوير العلاقات بين الرياض ولندن[٤٤].

ومن جهة أخرى اجتمع السفير البريطاني موريس مع كمال ادهم، مستشار الملك فيصل في ١ آذار ١٩٧٢، وناقش الطرفان وضع العلاقات السعودية – البريطانية، وناقشا أيضاً الطلبات السعودية بخصوص تطوير قوات الحرس الوطني السعودي، وأوضح السفير البريطاني أن المحادثات مع المسؤولين السعوديين تركزت حول دور البعثة العسكرية البريطانية برئاسة العميد دونالدسون (Donaldson) وضرورة عقد مباحثات مع قائد الحرس الوطني الامير عبدالله بن عبدالعزيز، إلاَّ أنه –وحسب الوثيقة البريطانية– أكد أنه يصعب التوصل الى اتفاق مع السعوديين من دون حل المشاكل الحدودية مع إمارة ابوظبي، فضلاً عن ذلك كانت لدى المسؤولين السعوديين نيّة طرح عقد تجهيز الحرس الوطني مع الشركات الأمريكية، وهذا ما أكده السفير موريس الذي أوضح أنه ربما ستُستبعد الشركات البريطانية من عقد اتفاق مثل هذا، وأشار كمال ادهم الى أنه على الحكومة البريطانية أن تضع ثقتها في الحكومة السعودية إذا كان في نيتها تعزيز التقارب السعودي – البريطاني، فيما أوضح السفير موريس أنه ابلغ وزارة الخارجية البريطانية أن قائد الحرس الوطني السعودي الأمير عبدالله يتجه الى منع منح تجهيز الحرس الوطني من جانب وزارة الدفاع البريطانية، وفي نهاية المطاف أشار كمال أدهم أنَّه سيبذل جهوده في عقد لقاء بين السفير موريس والأمير عبدالله للغرض ذاته[٤٥]. وفي برقية أخرى بعثها السفير

موريس الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٨ آذار ١٩٧٢ أنه لمس امتعاضاً من جانب بعض المسؤولين السعوديين، لا سيما الامير سلطان والأمير عبدالله، حول تدخل وزارة الخارجية البريطانية في مسألة تجهيز الحرس الوطني وأنه لابد من أن تأخذ وزارة الدفاع البريطانية دورها في ذلك(٤٦). وأوضح السفير أنه لابد من العمل على تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية بعيداً عن ممارسة الضغوط باتجاه صفقة الحرس الوطني السعودي وضرورة من تنشيط الدبلوماسية المرنة في تطوير العلاقات السعودية – البريطانية(٤٧).

بعثت وزارة الخارجية البريطانية ببرقية الى سفارتها في جدة بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٧٢، أبلغتها أنه ستكون هناك زيارة لبعض نواب مجلس العموم البريطاني برئاسة بيتر تابسيل (P. Tapsell) الى المملكة العربية السعودية بهدف تحسين العلاقات معها(٤٨). واقترحت أيضاً عقد لقاء مع السفير السعودي في لندن عبدالرحمن الحليسي لكي يقوم بنقل وجهة نظر الحكومة البريطانية الى الملك فيصل على أنها تسعى جاهدة من أجل إذابة الجمود الذي يخيم على علاقات البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية(٤٩).

وصل المملكة العربية السعودية الوفد البريطاني برئاسة النائب البريطاني بيتر تابسيل في ١٢ نيسان ١٩٧٢، وعقد اجتماعاً مع الملك فيصل وناقش الجانبان العلاقات الثنائية، وأعرب الملك فيصل عن قلقه من تطورات الأوضاع في منطقة الخليج العربي، سيما مشكلة الحدود مع إمارة أبوظبي وسلطنة عُمان، التي بقيت دون حلول نهائية(٥٠)، واستنكر قيام إمارة أبوظبي بإقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي، وهو ما اعتبره تهديداً للمنطقة وللمصالح الغربية، ووجه الملك فيصل انتقاده الى الحكومة البريطانية التي باعت غواصات الى إسرائيل ولم تستجب للطلبات السعودية، وذكر أن الحكومة البريطانية لم تقدم الحلول الناجعة للقضية الفلسطينية وعبر عن انتقاده للصهيونية والشيوعية وعدّ بريطانيا بأنها هي المسؤولة عن مشكلة فلسطين، كما ألقى باللوم أيضاً على البريطانيين في معالجة مسألة جزر الخليج العربي الثلاث التي احتلتها إيران في نهاية عام ١٩٧١(٥١).

ومن جهة أخرى بعث وزير الدولة البريطاني لشؤون الدفاع اللورد بيتر كارينغتون ببرقية الى وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان في ١٢ نيسان ١٩٧٢، أوضح فيها ان حكومته عازمة على تحسين العلاقات مع السعودية والعمل جارٍ لتبديد المفاهيم الخاطئة الراسخة في أذهان بعض المسؤولين السعوديين تجاه السياسة البريطانية في الخليج العربي، وأكد أن حكومته ستتخذ عدداً من المبادرات نحو تحسين العلاقات في المجالات العسكرية والتجارية وأنها ستقوم بدعوة بعض الوزراء السعوديين لزيارة بريطانيا وبالأخص وزير الدفاع الأمير سلطان، وفي المقابل أنها ستوفد وزير الخارجية البريطانية لزيارة السعودية للغرض ذاته(٥٢).

ولدفع العلاقات السعودية – البريطانية إلى الأمام، توجّه كلٌ من السير هارولد بيلي (H. Beeley) و مايكل آدمز (M. Adams) الى الرياض في ١٢ نيسان ١٩٧٢ وهما من مجلس تعزيز التفاهم العربي – البريطاني (Advancement of Arab-British Understanding (CAABU)، وعقدا لقاءاً مع الملك فيصل وناقشا سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وإزالة العقبات التي تواجه تعزيز التقارب السعودي – البريطاني[٥٣]، وتركزت المباحثات حول الدعم المالي الذي يمكن أن تحصل عليه الشركات البريطانية العاملة في القطاع الاقتصادي السعودي، ويذكر السفير البريطاني موريس، الذي كان حاضراً في الاجتماع، أن الملك فيصل لم يكن مرتاحاً من السياسة البريطانية تجاه السعودية خاصة ما يتعلق بالمشاكل الحدودية مع جيرانها، وأنها تعد السبب الرئيس في توتر العلاقات العربية– البريطانية، وعقب ذلك عقد هارولد بيلي ومايكل آدمز اجتماعاً مع ولي العهد الأمير فهد، وأوضح السفير موريس أن الاجتماع كان مثمراً وأن الأمير فهد كان من أشد المتحمسين لإدامة الصداقة السعودية – البريطانية وأن المشاكل يمكن حلها بطريقة ودية وقال إن بإمكانهم الاعتماد على دعمه الشخصي في ضمان أن الحكومة السعودية ستقدم لهم المساعدة في مهمتهم[٥٤].

وبعث السفير البريطاني موريس ببرقية الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٩ نيسان ١٩٧٢، أكد فيها أن السفارة البريطانية بذلت جهوداً فريدة من أجل إدامة التواصل مع المملكة العربية السعودية، وأنه بصدد ترتيب اجتماع مع الملك فيصل، إلا أنه عدّ النقطة الجوهرية في دفع العلاقات الثنائية الى الأمام يكمن في ترتيب تسوية الحدود مع أبو ظبي، وهناك قلق لدى الملك فيصل يتمثل في تسلل الأفكار الشيوعية الى منطقة الخليج العربي كما حصل في اليمن وأنه يأمل أن تبذل الحكومة البريطانية قصارى جهودها في ذلك[٥٥]. وردت الخارجية البريطانية على برقية موريس أنها تراقب الأوضاع في اليمن وأنها تفكر في حث الحكومة البريطانية على مساعدة المعارضين اليمنيين في الشمال للنشاط الشيوعي في اليمن الجنوبي، وهو ما يتوافق مع هموم المملكة العربية السعودية، بوصفها وسيلة لتعزيز التقارب معها[٥٦].

يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تستنفر كل جهودها عن طريق وزارة خارجيتها وسفارتها في جدة في سبيل تعزيز الصداقة مع المملكة العربية السعودية، وبمناسبة انتهاء مهمته سفيراً لدى المملكة العربية السعودية، فقد بعث السفير موريس ببرقية الى وزارة الخارجية البريطانية في ٩ أيار ١٩٧٢، أوضح فيها انطباعاته أثناء مدة وجوده سفيراً لبلاده في السعودية، وأنه عمل بكل ما بوسعه في تحقيق الرغبة البريطانية في تطوير العلاقات مع السعودية، وأشار إلى أن الملك فيصل بدأ يُغير في نظرته تجاه السياسة البريطانية، وأنه يعلق أهمية كبيرة على تعزيز العلاقات

مع البريطانيين، لأن بريطانيا كانت أقدم صديق للمملكة ويرتبط الطرفان بمصالح مشتركة رغم وجود بعض الملاحظات على السياسة البريطانية في الخليج العربي ودعمها لإسرائيل على حساب القضايا العربية[٥٧]. وفي اليوم التالي اجتمع السفير موريس مع الامير فهد وأعرب عن ثقته بأن الأمير فهد يعمل من أجل تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين، وأشار إلى أنّ الامير فهد كان متحمساً لتبادل وجهات النظر مع الحكومة البريطانية في سبيل حل المشاكل العالقة في منطقة الخليج العربي[٥٨]. ولدى لقائه الوداعي مع وزير الدولة السعودي عمر السقاف في ٢٣ أيار ١٩٧٢، أكد السفير موريس أن بلاده لن تدخر جهداً في مواصلة التقارب مع المملكة العربية السعودية، فيما أشار السقاف الى أن السفير موريس كانت مهمته صعبة جداً لترميم العلاقات الثنائية بين الرياض ولندن في وقت غلبت العديد من المشاكل على مسار تلك العلاقات منذ إعلان الانسحاب العسكري من الخليج العربي عام ١٩٦٨ وقضايا الحدود مع جيران المملكة فضلاً عن المشكلة الفلسطينية، وأوضح أنه هناك فرصة جديدة لتجاوز تلك المشاكل وهي تحتاج الى صبر ووقت كافيين من الجانبين، وذكر السقاف أنه سيزور لندن في شهر حزيران المقبل، ومن جهته أكد موريس أن حكومته ستعين سفيراً جديداً لها لدى المملكة منتصف شهر حزيران المقبل وهو ألن روثني (Alan Rothnie) (١٩٧٢-١٩٧٦) ويأمل أن يكمل السفير الجديد ما بدأه حول تطوير العلاقات السعودية – البريطانية وأوصى وزارة الخارجية البريطانية أن تستثمر زيارة السقاف المزمعة الى لندن في سبيل الارتقاء بالعلاقات الى الأمام[٥٩].

يتضح أن اختيار الحكومة البريطانية روثني سفيراً لها لدى المملكة العربية السعودية، إنما كانت تدفع بدبلوماسيتها المرنة نحو توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الرياض، فضلاً عن ذلك هو ما يمتلكه روثني من شخصية قوية ومؤثرة وبإمكانه أن يؤدي دوراً أساسياً لتلك المهمة الملقاة على عاتقه[٦٠].

وبعد أن باشر السفير الجديد مهامه في الرياض في منتصف شهر حزيران ١٩٧٢، اجتمع مع عمر السقاف، وأوضح روثني أن هناك بادرة أمل جيدة حول تقوية العلاقات بين الجانبين وأنه لمس تجاوباً من جانب المسؤولين السعوديين حول ذلك، وأشار الى أن هناك ارتياحاً سعودياً حول جهود كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في إقناع مصر بطرد الخبراء السوفيت، وناقش الجانبان أيضاً طلب الحكومة السعودية شراء الأسلحة من بريطانيا وأن السقاف أبلغه بأن يؤدي دوره في طرح وجهة نظر المملكة نحو توثيق العلاقات العسكرية بين لندن والرياض[٦١]. وأوضح السقاف أن العلاقات السعودية – البريطانية لم تكن جيدة في السنوات السابقة، فيما أبلغه السفير روثني أن حكومته تنظر باحترام الى المملكة العربية السعودية وبأنها تحتل مكانه مهمة لدى بريطانيا وأنها تُعد فاعلاً أساسياً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج

العربي، وأن بلاده والولايات المتحدة الأمريكية تدفع بحاكم إمارة أبوظبي الشيخ زايد بن سلطان نحو توثيق العلاقات مع السعودية وإزالة كل أسباب التوتر بينهما، وأنه سيبلغ حكومته أن تهتم بمسألة تطوير الدفاع الجوي السعودي بناء على رغبة وزارة الدفاع السعودية[٦٢].

وواصل السفير روثني اجتماعاته مع المسؤولين السعوديين، ففي ٢١ آب ١٩٧٢ عقد اجتماعاً مع رشاد فرعون، وتناولا عدداً من القضايا وأهمها تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين والمشاكل الحدودية في الخليج العربي وجهود الدول الغربية في مساعدة مصر بعد قرار طرد الخبراء السوفيت، وعدّ فرعون ذلك من بين أهم المسائل التي يوليها الملك فيصل أهمية خاصة[٦٣].

كانت الخارجية البريطانية تدرس التقارير المرسلة من سفيرها في جدة ووجدت أنه رغم الجهود المبذولة من جانب سفارتها نحو توثيق العلاقات مع المملكة العربية السعودية، إلا أن الأمل كان ضعيفاً جداً وربما يتلاشى شيئاً فشيئاً بسبب شكوك الملك فيصل بالسياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي فضلاً عن تلكؤ الحكومة البريطانية في توريد الأسلحة لقوات الحرس الوطني السعودية، علاوة على أن بريطانيا لا تستطيع في الوقت الحالي تغيير موقفها من النزاع الحدودي السعودي مع إمارة أبوظبي، ولكن بالإمكان فعل المزيد لإرضاء الملك فيصل عن طريق طرح مبادرات جديدة لتحسين العلاقات مع المملكة[٦٤].

ورغم ذلك استمرت جهود الحكومة البريطانية في التقرب من المملكة العربية السعودية، وحثت وزارة الدفاع على تقديم أفضل العروض فيما يتعلق بتطوير قوات الحرس الوطني والعمل على تجهيز القوات العسكرية السعودية البرية والجوية بأحدث الأسلحة، وجاء ذلك بعد التقارير التي تحدثت عن تقديم مذكرة تفاهم إلى وزارة الدفاع السعودية في شهر شباط ١٩٧٣[٦٥]، ومضى التقرير بالقول:" أن الحكومة البريطانية بصدد ترتيب زيارة رسمية لوزير الدفاع اللورد كارينتغون إلى الرياض في شهر نيسان المقبل للتباحث مع المسؤولين السعوديين ومناقشة القضايا العالقة التي تعترض العلاقات الثنائية بين البلدين، لا سيّما العسكرية منها ودراسة كل الوسائل الممكنة في سبيل فوز الشركات البريطانية في تجهيز القوات العسكرية السعودية بالمعدات العسكرية من بريطانيا وإزالة أسباب الخلاف السعودي – البريطاني حول قضية الحدود في البريمي"[٦٦].

وجاء في تقرير للخارجية البريطانية في مطلع كانون الثاني ١٩٧٣، أن الحكومة البريطانية تسعى الى تعزيز العلاقات مع السعودية في المجال الاقتصادي ولاحظت الحكومة البريطانية أنه بوجود ثروة النفط السعودية وخطط التصنيع في المملكة ، كانت هناك فرصة ذهبية للصناعة البريطانية وللخدمات المصرفية البريطانية إذا كانت لديهم الطاقة والخيال لفهمها، تعمل على

مبادرات "لحفز التفكير السعودي في اتجاه الاستثمار المعقول في الخارج من فائض إيراداتها"، وإقناعهم "بالمرافق التي توفرها مدينة لندن"، ويمضي التقرير بالقول: "كانت السعودية بوضوح أن ينظر إليها باعتبارها المنقذين المحتملين لبريطانيا، تمر بالفعل أزمة اقتصادية عميقة"[٦٧]. وبعد ذلك بدأت سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية في مطلع شباط عام ١٩٧٣، ففي ٢ شباط قام الأمير فهد بزيارة الى لندن للقاء رئيس الوزراء إدوارد هيث لمناقشة الاستثمار السعودي في بريطانيا فضلاً عن تنسيق الجهود المشتركة للاتفاق بين البلدين على قضايا السياسة الخارجية[٦٨]، وأدلى الامير فهد بتصريح أوضح فيه أن زيارته جاءت جاءت لتوطيد وترسيخ العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا وقال :" أنا متفائل بتوثيق عرى الصداقة بين المملكة وبريطانيا وخاصة في حقلي التجارة والاقتصاد"[٦٩]. ولدى لقائه بوزير الخارجية البريطاني هيوم أكد الامير فهد أن زيارته لبريطانيا تسعى لتعزيز العلاقات الثنائية في المجالات كافة والذي يهدف الى تقوية العلاقات العربية – البريطانية لا سيما تنشيط العلاقات التجارية بين بلدان المنطقة والمملكة المتحدة وتسهم بالتالي في قيام بريطانيا بدور مهم وايجابي تجاه حل القضايا العربية[٧٠]. وفي ١٠ نيسان ١٩٧٣ توجه وزير الدفاع البريطاني اللورد كارينتغون إلى الرياض في زيارة رسمية، عقد لقاءات منفصلة مع الملك فيصل ووزير الدفاع والطيران الامير سلطان وقائد الحرس الوطني الامير عبدالله والنائب الثاني لرئيس الوزراء الامير فهد، وناقش معهم تطور العلاقات الدفاعية الثنائية بين البلدين، وأوضح كارينتغون أن حكومته على استعداد لتقديم كل انواع الدعم للقوات العسكرية السعودية[٧١].

ورغم التطور السابق للعلاقات إلا أن مهمة السفير الجديد روثني والزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين يبدو أنها لم تُؤتِ ثمارها، بسبب عدم إنهاء قضية الحدود التي تعد الشغل الشاغل للملك فيصل، ويتضح أن الحكومة البريطانية كانت في حيرة من أمرها، فمن جهة كانت تسعى إلى حل المشاكل الحدودية في منطقة الخليج العربي وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع المملكة العربية السعودية، ولكن من جهة أخرى كانت لا تستطيع الضغط على حاكم أبو ظبي الشيخ زايد في تقديم تنازلات حول الواحات بسبب معاهدة الصداقة الموقعة بين الجانبين، والتي بموجبها فُوضت بريطانيا بالنيابة عن إمارة ابوظبي في المفاوضات التي كانت جارية مع المملكة إبان عقد الخمسينات من القرن الماضي حول المشاكل الحدودية، وهذا بطبيعية الحال كانت تصطدم بجهود الحكومة البريطانية نحو تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية.

الخاتمة

تشير المعلومات الواردة في البحث الى جملة أمور:

١- مرت العلاقات السعودية – البريطانية بمرحلة توتر حقيقية بعد الانسحاب العسكري من عدن عام ١٩٦٧ وما نتج عنه من تغلغل الأفكار الشيوعية الى جنوب اليمن بدعم من الاتحاد السوفيتي.

٢- خشية المملكة العربية السعودية من أن تتكرر نفس التجربة في منطقة الخليج العربي بعد إعلان قرار الانسحاب في كانون الثاني عام ١٩٦٨، بسبب عدم جدية الحكومة البريطانية في حل المشاكل الحدودية في المنطقة، وقلق السعودية من أن يؤدي ذلك إلى إحداث فوضى، وهو ما حصل عندما أقدمت إيران على احتلال الجزر العربية الثلاث عشية الانسحاب البريطاني في ٣١ كانون الأول ١٩٧١.

٣- بذلت وزارة الخارجية البريطانية وسفارتها جهوداً كبيرة في سبيل دفع العلاقات السعودية – البريطانية إلى الأمام في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. ولكن دون جدوى بسبب المواقف المتشددة التي تبناها الملك فيصل حيال التقارب مع بريطانيا بسبب سياساتها في المنطقة. بينما نجد أن مواقف ولي العهد الأمير فهد أكثر مرونة فيما يتعلق بجهود الحكومة البريطانية نحو تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية.

٤- لم تستطع الحكومة البريطانية إنهاء قضية البريمي بين السعودية وأبوظبي، كونها ملتزمة بمعاهدة مع الشيخ زايد بالدفاع عن الإمارة والتفاوض نيابة عنها حول تلك القضية، وهو ما عدّته السعودية تقصيراً متعمداً من جانب البريطانيين في عدم إنهاء تلك القضية رغم وعود الحكومة البريطانية في ذلك.

٥- حاولت الحكومة البريطانية أن تنفذ بقوة إلى الأسواق السعودية ، نظراً لما لها من ثقل اقتصادي ومكانة قوية مؤثرة في المنطقة، ويتبين ذلك من خلال المراسلات التي كانت جارية بين وزارة الخارجية البريطانية وسفارتها في جدة والخطوات التي يجب أن تتخذها للحفاظ على قوة مصالحها الاقتصادية والعسكرية في المملكة.

٦- على الرغم من انزعاج الملك فيصل من سلوك الحكومة البريطانية وتعاملها مع المخاوف السعودية، إلاّ أنّه كان يدرك أنه يجب عليه التعامل مع لندن من أجل أمن المملكة العربية السعودية، لذا كان مضطراً للتعامل مع بريطانيا في وقت كان الاتحاد السوفيتي ينشط في التغلغل في بعض الدول العربية.

الهوامش:

(١) البريمي: وهي عبارة عن مجموعة من الواحات يبلغ تعدادها ثمان واحات متوزعة بين السعودية وإمارة أبوظبي وسلطنة مسقط وعُمان، وهي (بريمي، حماسة، صعدة، القيمي، المعترض، العين، القطارة، الجاهلي، هيلي)، ولكن حقوق السيادة على تلك الواحات لم تكن محددة تحديداً قاطعاً وبالتالي كانت السيطرة عليها لمن يستطيع أن يفرض الزكاة على سكانها بوصف أنّ الولاء القبلي ودفع الزكاة هو دليل السيادة المعترَف بها، وتعود تلك القضية بجذورها مع عمليات التنقيب عن النفط في ٧ تموز ١٩٣٣ منذ الاتفاق السعودي مع شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا النفطية الأمريكية (Standard Oil of California). لتفاصيل أكثر ينظر: وثائق الحكومة السعودية، التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، عرض: حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الثاني، القاهرة ، ١٩٥٥، ص ص١٢٧-١٤١ ؛ جي. بي . كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة: خيري حماد، (بيروت، ١٩٧١)، ص٢٤٩ وما بعدها.

(٢) محمد بهجت سنان، أبو ظبي واتحاد الإمارات العربية ومشكلة البـــريمي، بغداد ، ١٩٦٩، ص ١٩٠-١٩١.

(٣) محمد رشيد الفيل،" مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع(٨)، الكويت، ١٩٧٦، ص٤٦.

(٤) وثائق الحكومة السعودية، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ص ٥٠٨-٥٠٩.

(٥) جريدة أم القرى السعودية،ع(١٥٥٤)، ٢٥ شباط ١٩٥٥.

(٦) سلمان بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود، الوثيقة والحقيقة، تاريخ الملك سعود ١٩٠٢-١٩٦٩، ط١، بيروت، ٢٠٠٥،ج١، ص٦٤٨.

(٧) خليل حمود عثمان، "محاولات بريطانيا استئناف تبادلها التجاري مع المملكة العربية السعودية في عام ١٩٦٢ بحسب وثائق بريطانية"، مجلة الأستاذ، المجلد(١)، ع(٢١٤)، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٢٧٨.

(٨) لتفاصيل أكثر ينظر: عبدالحميد عبدالله البكري، الصراع الجمهوري الملكي في اليمن وأبعاده العربية والدولية ١٩٦٢-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية أبن رشد، ٢٠٠٤، ص٣٢١.

(٩) حسين إبراهيم العطار، العلاقات السعودية – البريطانية في عهد الملك عبدالعزيز ١٩٤٥-١٩٧١، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٧ ص٨٧.

(١٠) فهد عباس سليمان السبعاوي،" الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد(٥)، ع(١)، جامعة كركوك، ٢٠١٠، ص٧.

(١١) المصدر نفسه، ص١٣.

(١٢) Helene von Bismarck, British policy in the Persian Gulf, ١٩٦١–١٩٦٨, first published, Palgrave Macmillan, London, ٢٠١٣, p. ١٠٣.

(١٣) العطار، المصدر السابق، ص٨٨.

(١٤) صحيفة أم القرى، ع(٢٣٥٧)، ٢٩ شباط ١٩٧١.

(١٥) Public Records Office (P.R.O), Foreign Office and Commonwealth (FCO) ٨/١٧٤١, Telegram from W. Luce to F.O , in ٢٤ Feb. ١٩٧١.

(١٦) صحيفة أم القرى، ع(٢٣٧١)، ١٤ أيار ١٩٧١.

(١٧) سيف محمد بن عبود البدواوي، بريطانيا والخليج العربي سنوات الانسحاب، ط١، الكويت، ٢٠٠٧، ص٢١٤.

تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا نجحت في إحداث نوع من التقارب بين السعودية وإيران، وجاء ذلك أثناء زيارة الملك فيصل إلى إيران ولقائه بالشاه محمد رضا بهلوي في ١٦ أيار ١٩٧١، ويبدو أن ذلك التفاهم أسهم الى حد كبير في إنهاء مطالبة إيران بالسيادة على البحرين والتفاهم على مستقبل الأمن في منطقة الخليج العربي بعد إكمال الانسحاب العسكري في نهاية عام ١٩٧١. ينظر: المصدر نفسه، ص٢٤٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص٢٨٢.

(١٩) FCO ٨/١٧٤١, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ١٨ Aug ١٩٧١.

(٢٠) FCO ٨/١٧٤١, Telegram from Mr. Allen, Arabian Department in F.O to Jeddah , in ١٩ Aug ١٩٧١.

(٢١) I bid, in ٢٠ Aug ١٩٧١.

(٢٢) FCO ٨/١٧٤١, Report of the Minstery of Defense, ٢٠ Aug ١٩٧١.

(٢٣) صحيفة أم القرى، ع(٢٣٨٦)، ٢٧ اب ١٩٧١.

(٢٤) FCO ٨/١٧٤١, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ٢٣ Aug ١٩٧١.

(٢٥) I bid. , ٢٤ Aug ١٩٧١.

(٢٦) I bid. , ٢٥ Aug ١٩٧١.

(٢٧) FCO ٨/١٧٤١, Telegram from R. McGregor in Arabian Department to Morris, in ٦ Sep ١٩٧١.

(٢٨) صحيفة أم القرى، ع(٢٣٨٨)، ١٠ أيلول ١٩٧١.

(٢٩) FCO ٨/١٧٤١, Meeting between Parsons and Morris in London, in ٧ Sep ١٩٧١.

(٣٠) FCO ٨/١٧٤١, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ٣٠ Dec ١٩٧١.

(٣١) I bid. , ٣١ Dec ١٩٧١.

(٣٢) صحيفة أم القرى، ع(٢٤٠٦)، ٢١ كانون الثاني ١٩٧٢.

(٣٣) FCO ٨/١٩٠٩, Telegram from prime Minster (Heath) to King Feisal, in ٦ Jan ١٩٧٢.

(٣٤) FCO ٨/١٩٠٩, Telegram from the Minster of State Godber in London to prince Fahd, in ١٨ Feb ١٩٧٢.

(٣٥) FCO ٨/١٩٠٩, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ١٩ Jan ١٩٧٢.

(٣٦) صحيفة أم القرى، ع(٢٤٠٠)، ٧ شباط ١٩٧٢.

(٣٧) FCO ٨/١٩٠٩, Telegram from the Counsellor Winchester in Embassy of Jeddah to F.O, in ٢٠ Mar ١٩٧٢.

(٣٨) صحيفة أم القرى، ع(٢٤١١)، ٣ آذار ١٩٧٢.

(٣٩) FCO ٨/١٩٠٩, Telegram from the Foreign Office to Embassy in Jeddah, in ١٨ Feb ١٩٧٢.

(٤٠) I bid.

(٤١) FCO ٨/١٩٠٩, see the Fahd's latter to the Minster of State Godber , ٢٣ Feb ١٩٧٢.

(٤٢) FCO ٨/١٩٠٩, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ٢٨ Feb ١٩٧٢.

(٤٣) FCO ٨/١٩٠٩, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ١ Mar ١٩٧٢.

(٤٤) I bid.

(٤٥) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ٢ Mar ١٩٧٢.

(٤٦) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ٨ Mar ١٩٧٢.

(٤٧) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ٢٠ Mar ١٩٧٢.

(٤٨) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Foreign Office to Embassy in Jeddah , in ٢٨ Mar ١٩٧٢.

(٤٩) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Foreign Office to Embassy in Jeddah , in ١١ April ١٩٧٢.

(٥٠) صحيفة أم القرى، ع(٢٤١٧)، ١٤ نيسان ١٩٧٢.

(٥١) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ١٢ April ١٩٧٢.

(٥٢) I bid.

(٥٣) صحيفة أم القرى، ع(٢٤١٧)، ١٤ نيسان ١٩٧٢.

(٥٤) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ١٥ April ١٩٧٢.

(٥٥) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ١٩ April ١٩٧٢.

(٥٦) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Foreign Office to Embassy in Jeddah , in ٢٧ April ١٩٧٢.

(٥٧) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ٩ May ١٩٧٢.

(٥٨) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ١٠ May ١٩٧٢.

(٥٩) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Morris in Jeddah to F.O, in ٢٣ May ١٩٧٢.

(٦٠) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Foreign Office to Embassy in Jeddah , in ٢٢ June ١٩٧٢.

(٦١) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Rothnie in Jeddah to F.O, in ٨ July ١٩٧٢.

(٦٢) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Rothnie in Jeddah to F.O, in ١٨ Aug ١٩٧٢.

(٦٣) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Ambassador Rothnie in Jeddah to F.O, in ٢١ Aug ١٩٧٢.

(٦٤) FCO ٨/١٩١٠, Telegram from Mr. Wright of the Middle East department in Foreign Office to Embassy in Jeddah , in ٢٥ Aug ١٩٧٢.

(٦٥) FCO ٨/١٢١١٧, Telegram from Ambassador Rothnie in Jeddah to F.O, in ٢ Feb ١٩٧٣.

(٦٦) I bid, in ١٢ Feb ١٩٧٣.

(٦٧) FCO ٨/٢١٠٩, Telegram from Mr. Wright of the Middle East department in Foreign Office to Rothnie , in ١٠ Jan ١٩٧٣.

(٦٨) صحيفة أم القرى، ع(٢٤٥٧)، ٢ شباط ١٩٧٣.

(٦٩) جريدة الجزيرة (السعودية)، ع(٥١١)، ٢ شباط ١٩٧٣.

(٧٠) صحيفة أم القرى، ع(٢٤٥٨)، ٩ شباط ١٩٧٣.

(٧١) صحيفة أم القرى، ع(٢٤٦٧)، ١٣ نيسان ١٩٧٣.

Abstract

Saudi-British relations have occupied a unique place in the history of international relations of Saudi Arabia since the establishment of the third Saudi state in ١٩٠٢, but these relations have tended after the end of the Second World War towards the apparent tension due to a number of international and regional changes, especially border issues between Saudi Arabia Britain's role in not solving many problems after the announcement of its military withdrawal from the Arabian Gulf in ١٩٦٨.

This paper discusses the directions of British policy towards closer relations with Saudi Arabia through the documents of the British Foreign Office, and the diplomatic efforts made by the British Embassy in Jeddah in order to promote rapprochement with Saudi Arabia in the political, economic and military fields.